compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2013

يحظر النشر حتى 7:30 (القاهرة) 7 مايو 2013

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

أوضاع التشغيل تتدهور بمعدلات حادة منذ ديسمبر الماضي

النتائج الأساسية:

- تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة بأسرع معدلاتها منذ ديسمبر الماضي
- مزيد من التراجع في الأجور
- تسارع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج مسجلاً رقمًا قياسيًا

أظهرت بيانات شهر أبريل مزيدًا من التراجع في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في مصر. وكانت معدلات التراجع هي المعدلات الأقوى خلال أربعة أشهر.حيث تراجعت مستويات التوظيف للشهر الثاني عشر على التوالي، وبوتيرة متسارعة. في الوقت ذاته، تزايد معدل تضخم تكاليف التوظيف وسجل ارتفاعًا قياسيًا.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMI™). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

أظهر مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) مزيدًا من التدهور في أوضاع التشغيل لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط بتراجعه من 44.8 في شهر مارس إلى 44.2 في شهر أبريل. وسجلت بيانات الدراسة الأخيرة التراجع الشهري السابع على التوالي، وكان معدل التراجع هو ثاني أقوى معدل في تاريخ الدراسة.

شهد الإنتاج تراجعًا لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط خلال شهر أبريل، مما أدى إلى فترة التراجع الحالية إلى الشهر السابع. حيث كان معدل التراجع هو المعدل الأقوى منذ شهر ديسمبر الماضي، وتم ربطه دائمًا بنقص الطلب وارتفاع سعر الدولار. تراجعت الطلبات الجديدة الواردة بمعدل حاد بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج واستمرار عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد. كما هبطت أعمال التصدير هبوطًا قويًا.

وتراجع إجمالي الأعمال المعلقة للمرة الأولى خلال أربعة أشهر. وكان معدل التراجع بالرغم من ذلك، هامشيًا فحسب. في الوقت ذاته، شهد متوسط المهل الزمنية طولاً بثاني أقوى معدل في تاريخ الدراسة. وقد ربط أعضاء اللجنة تراجع أداء الموردين بنقص الوقود والمواد الخام.

ظلت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط مترددة في زيادة أعداد العاملين لديها خلال شهر أبريل. وبذلك تكون معدلات التوظيف قد شهدت تراجعًا للشهر الثاني عشر على التوالي، وكان معدل فقد الوظائف هو أسرع معدل منذ شهر يناير.

وشهد إجمالي التكاليف زيادة بأقوى معدل لها على مدار تاريخ الدراسة خلال شهر أبريل، مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع أسعار الشراء وقد ربط المشاركون الزيادة بشكل عام بزيادة أسعار الدولار. كما ارتفع متوسط تكاليف التوظيف أيضًا، ولكن بشكل هامشي فقط. استجابةً لزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج، قامت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط بزيادة التكاليف خلال فترة الدراسة الأخيرة. ووصل معدل تضخم أسعار الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ البدء في جمع البيانات في أبريل 2011.

كما أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة مزيدًا من التراجع في نشاط الشراء. طبقًا للأدلة المتوافرة، جاء تراجع الشراء مدفوعًا بتراجع حجم الطلب. في الوقت ذاته، تراجع مخزون مستلزمات الإنتاج للشهر الرابع على التوالي خلال شهر أبريل.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)

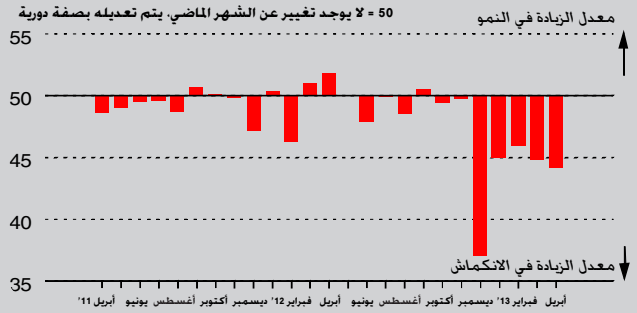

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit™

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

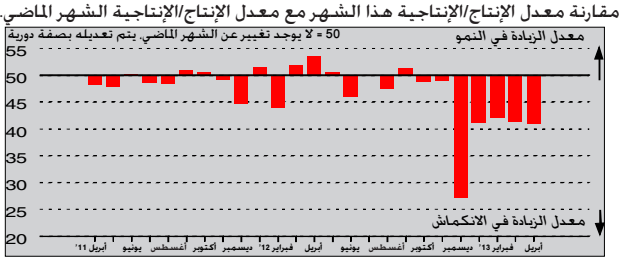

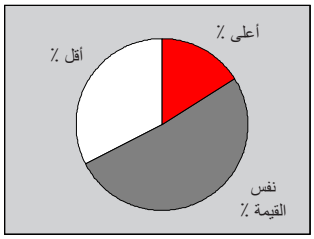

تراجع مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا خلال شهر أبريل إلى أدنى قراءة له منذ التراجع القياسي المسجل في شهر ديسمبر، مشيرًا إلى مزيد من التراجع في مستويات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. وقد أدت البيانات الأخيرة إلى تمديد فترة التراجع الحالية إلى الشهر السابع. تمت الإشارة إلى نقص الطلب وزيادة سعر الدولار على أنها المحرك الرئيسي للتراجع الأخير.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

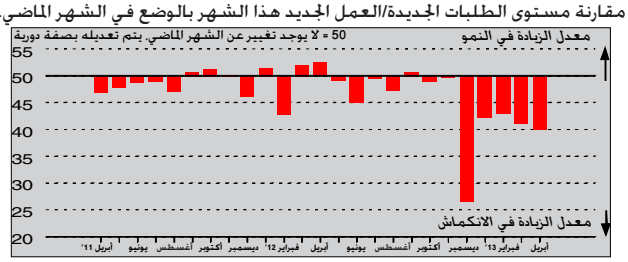

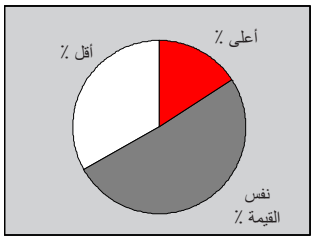

أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن تراجع حجم الأعمال الجديدة الواردة من الخارج خلال شهر أبريل. وبهذا تكون الطلبات الجديدة قد شهدت تراجعًا للشهر السابع على التوالي. وكان معدل التراجع الأخير هو ثاني أسرع معدل في تاريخ الدراسة. وقد ربط أعضاء اللجنة التراجع الأخير بزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج واستمرار عدم الاستقرار السياسي في البلد.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

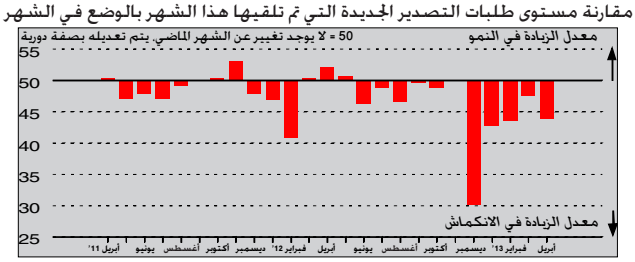

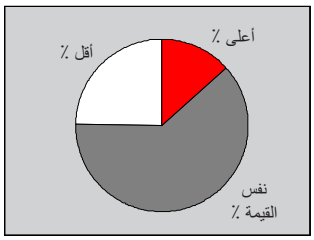

أشارت بيانات شهر أبريل إلى تراجع جديد في طلبات التصدير الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الغير منتجة للنفط في مصر، مع إبلاغ واحد من كل أربعة مشاركين عن وجود تراجع. وبذلك تكون الأعمال الجديدة الواردة من الخارج قد شهدت هبوطًا في عشرة أشهر من الشهور الـ 11 الأخيرة. وقد تسارع معدل التراجع عما كان عليه في شهر مارس. وطبقًا للأدلة المتوافرة، جاء التراجع مدفوعًا بشكل أساسي بسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلد.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

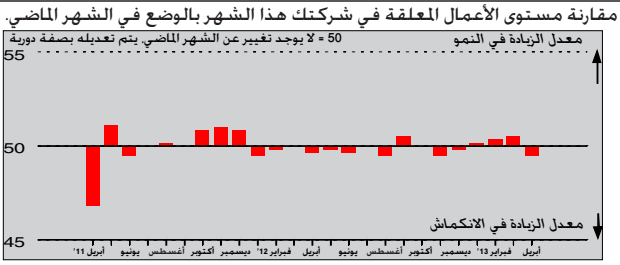

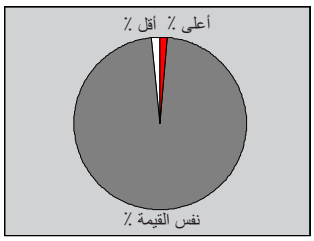

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة تراجعًا في حجم الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. وبذلك تكون الأعمال المتراكمة قد شهدت تراجعًا للمرة الأولى في أربعة أشهر. رغم أن معدل التراجع كان هامشيًا فقط مع إبلاغ أغلبية أعضاء اللجنة عند عدم وجود تغيير في الأعمال اليومية. وحيث تم الإبلاغ عن وجود تراجع، ربطت الشركات ذلك بشكل عام بتراجع الأعمال الجديدة الواردة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

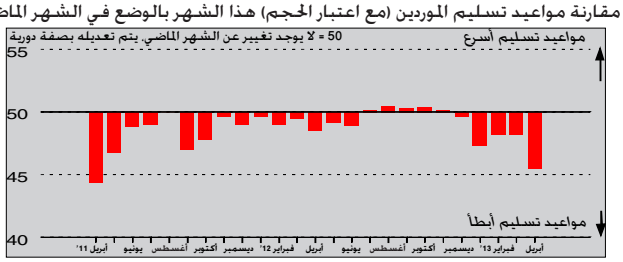

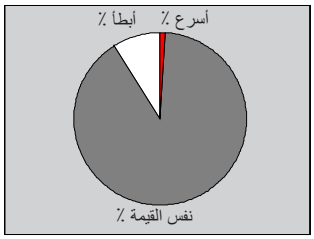

ازداد أداء الموردين لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط سوءًا خلال شهر أبريل، حيث سجل مؤشر مواعيد تسليم الموردين الذي يتم تعديله دوريًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. شهد متوسط المهل الزمنية طولاً للشهر الخامس على التوالي، وبثاني أقوى معدل في تاريخ الدراسة. كان نقص الوقود والمواد الخام هما العاملان الرئيسيان لزيادة المهل الزمنية المستغرقة في تسليم مستلزمات الإنتاج، طبقًا لما أورده أعضاء اللجنة.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

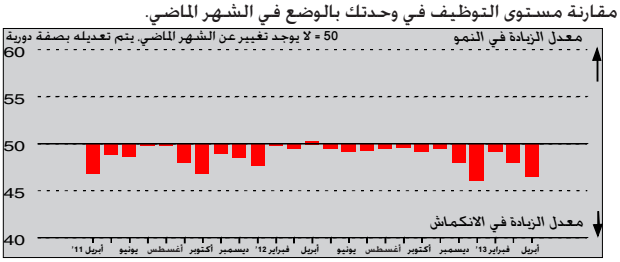

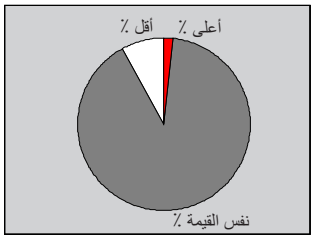

سجلت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في مصر تراجعًا في مستويات التوظيف في شهر أبريل. وبذلك تكون مستويات التوظيف قد تراجعت للشهر الثاني عشر على التوالي. وكان التراجع الأخير هو التراجع الأقوى في ثلاثة أشهر. كان التراجع الأخير في أعداد التوظيف ناتجٌ عن تراجع الأعمال الجديدة وتقاعد العاملين.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

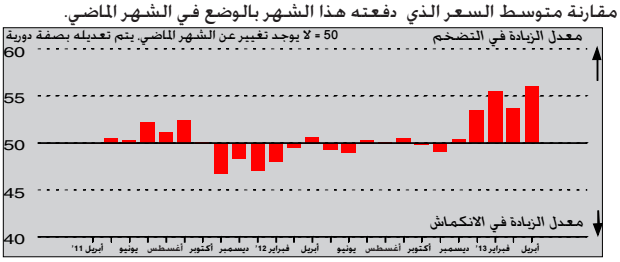

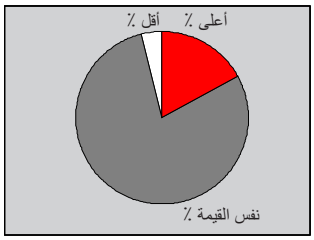

استمر متوسط أسعار المنتجات لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في الزيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. سجل 17% تحديدًا زيادة أسعار الإنتاج في حين سجل 4% فقط وجود تراجع. كانت زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج هي المحرك الرئيسي للزيادة الأخيرة. وشهدت أسعار الإنتاج ارتفاعًا للشهر الخامس على التوالي. وبأقوى معدل منذ البدء في جمع البيانات في أبريل 2011.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

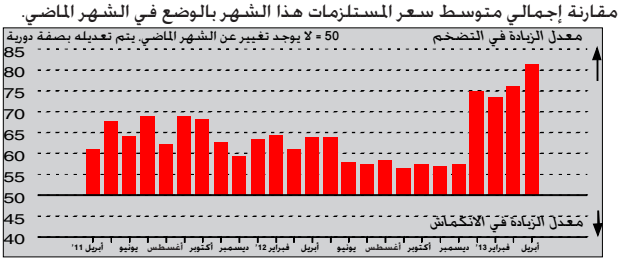

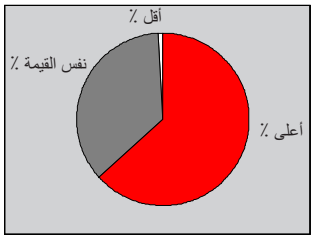

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط زيادة حادة خلال شهر أبريل. حيث سجل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. وتسارع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج ووصل إلى أعلى معدل على مدار الدراسة التي بدأت منذ عامين. مع إشارة 63% من المشاركين إلى زيادة أعباء التكاليف.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

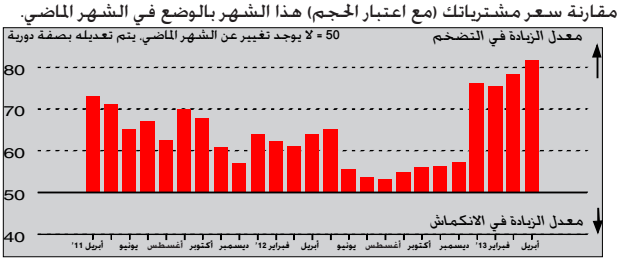

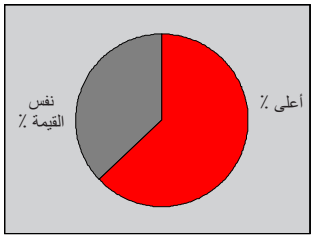

واجهت شركات القطاع الخاص الغير منتجة للنفط في مصر زيادة أخرى قوية في أسعار الشراء خلال شهر أبريل. وشهد تضخم التكاليف زيادة عما كان عليه في شهر مارس، وكان الأعلى على مدار تاريخ الدراسة، مع إشارة 63% من أعضاء اللجنة إلى زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج. وكان ارتفاع سعر الدولار هو العامل الرئيسي الذي أشارت إليه الشركات التي أبلغت عن زيادة متوسط أسعار الشراء.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

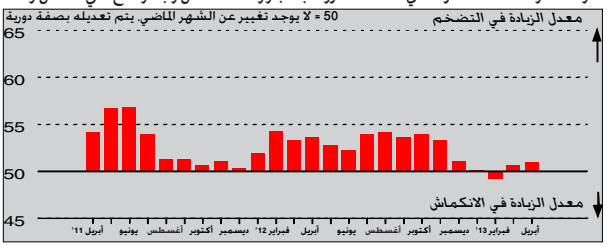

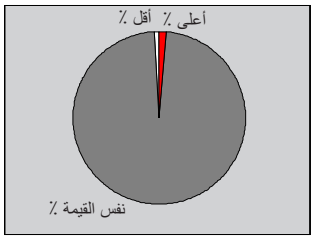

شهد متوسط الأجور لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط زيادة للشهر الثاني على التوالي خلال شهر أبريل. وكان معدل تضخم الأجور أعلى هامشيًا مما كان عليه في شهر مارس، ولكنه ظل معتدلاً فقط وظل دون المتوسط العام للدراسة. وأشارت أغلبية الشركات إلى عدم تغيير الأجور عما كانت عليه الشهر السابق.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

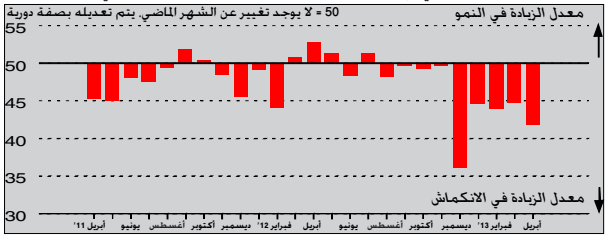

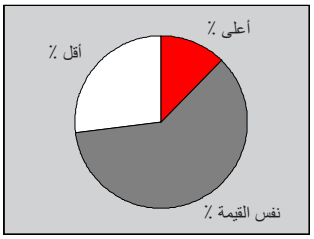

تراجع نشاط الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في شهر أبريل، حيث سجل مؤشر حجم المشتريات الذي يتم تعديله دوريًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة الذي يفصل النمو عن الانكماش. وبذلك يكون الشراء قد تراجع للشهر التاسع على التوالي، وبأسرع وتيرة منذ ديسمبر الماضي. ذكر العديد من الشركات تراجع الأعمال الجديدة الواردة على أنه المحرك الرئيسي للزيادة الأخيرة.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

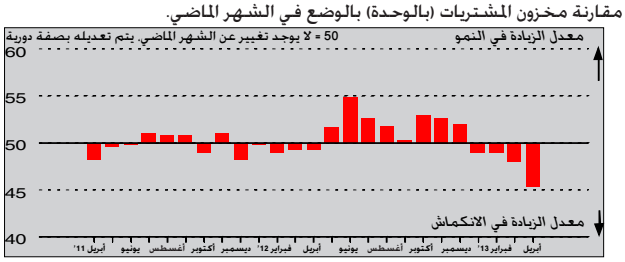

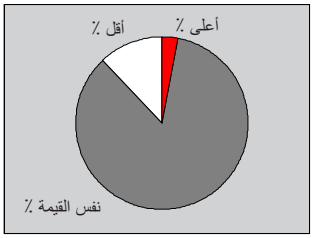

شهد مخزون المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأخرى لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تراجعًا في شهر أبريل. جاء تراجع مخزون مستلزمات الإنتاج للمرة الرابعة على التوالي مدفوعًا في جانب منه بتراجع الطلب. كما سجل المعدل الأقوى في تاريخ الدراسة. وأبلغ 12% بالضبط من الشركات عن تراجع مستويات المخزون. في حين أبلغ 3% فقط عن تراجع.

مؤشرات PMI™ الدولية

المؤشر المركب للسوق الصينية

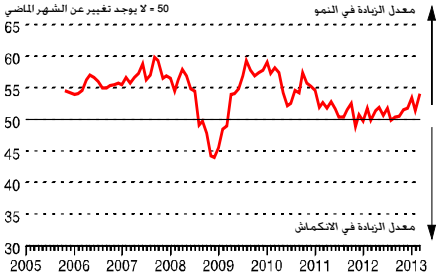

المصدر: Markit ،HSBC.

أظهرت بيانات مؤشر HSBC PMI™ المركب (الذي يغطي قطاعي الصناعات والخدمات) توسعًا في الإنتاج خلال شهر مارس. وبذلك يكون النشاط قد شهد ارتفاعًا على المستوى المركب للشهر السابع على التوالي. وعلى الرغم فإن معدل التوسع قد تسارع منذ فبراير بوتيرة عالية. سجل مؤشر الإنتاج المركب للصين 53.5 نقطة في شهر مارس، بارتفاع عن قراءة شهر فبراير التي كانت أقل قراءة في أربعة أشهر حيث كانت 51.4 نقطة.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

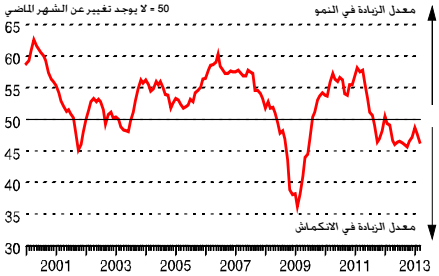

المصدر: Markit.

سجل مؤشر PMI® لشركة ماركيت للإنتاج المركب في منطقة اليورو 46.5 نقطة في شهر مارس، متراجعًا عن فبراير 47.9 نقطة. تسارع معدل التراجع في النشاط للشهر الثاني على التوالي ليصل لأسرع معدل منذ شهر نوفمبر الماضي. أظهر مؤشر مدراء المشتريات تراجعًا في كل شهر من الأشهر التسعة عشر الأخيرة باستثناء الزيادة الهامشية التي شهدتها بداية العام الماضي.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

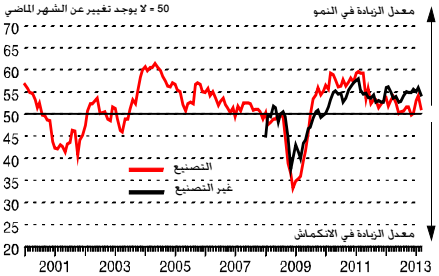

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

استمرت أوضاع العمل لدى قطاع الصناعات في أمريكا في التحسن، حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) لمعهد إدارة التوريدات الأمريكي ISM للتصنيع 51.3 نقطة في شهر مارس، بانخفاض عن قراءة شهر فبراير 54.2 نقطة. وكانت القراءة الأخيرة هي الأضعف خلال ثلاثة أشهر. كما تم الإبلاغ عن بطء النمو في القطاع الغير صناعي، حيث سجل المؤشر الرئيسي 54.4 نقطة في شهر مارس، متراجعًا عن 56.0 نقطة في فترة الدراسة السابقة.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات. ومؤشر «الانتشار»، وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و (*PMI™*) علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

 All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited